

فضيحة الحركة الانتقالية لأسباب صحية بوزارة التربية الوطنية

الموافقة على 8 حالات لجهات الصحراء و أكثر من 400 حالة لباقي جهات المغرب النافع

بعد طول انتظار و معاناة أفرجت وزارة التربية الوطنية عن لائحة المعينين بالاستفادة من الانتقال لأسباب صحية والتي كانت نتائجها كارثية بكل المقاييس حيث تمت الموافقة على 417 من بين 2024 حالة، و كان نصيب جهات الصحراء الثلاث من الكارثة أكبر.

تعود بداية القصة إلى 16 أكتوبر 2014 حيث أصدرت الوزارة مذكرة انتظارها رجال التعليم كثيراً، من أجل الانتقال بسبب حالات مرضية تستدعي العيش في مكان مختلف من حيث الجو والرطوبة أو من أجل متابعة دقيقة للوضعية الصحية للحالات المستعصية. و بعد أن شارك أكثر من 2000 من النساء و رجال التعليم الذين يعانون أو يعاني أطفالهم وأزواجهم من أمراض تقضي انتقالهم (حسب منطوق المذكرة 14-1880) خضع بعدها المعينون لفحوص مصادرة لدى اللجان الطبية الإقليمية من أجل التثبت من حالتهم الصحية. انتظروا لغاية أبريل 2015 ليتم استدعاؤهم من جديد للخضوع للفحص المضاد مرة أخرى لدى لجان طبية مركبة. تکبد إثراها الأساتذة المرضى وذووهم من مدينة الداخلة على سبيل المثال عناء السفر لـ 3600 كيلومتر ذهاباً وإياباً من أجل المثلث لمدة تراوحت بين 30 ثانية و دقيقتين لدى لجان طبية مركبة عاملتهم بطريقة مهينة، لم تجر خلالها أي فحوصات مضادة بل طرحت بعض الأسئلة للتثبت من هوية الشخص من قبيل الاطلاع على بطاقة التعريف الوطنية، كما امتنعت اللجنة الخامسة عن الاستئناف للأستاذة بدعوى توفرها على الملف "غير سير الله بهنيك راه عندنا الملف". أهذا يكون الفحص المضاد؟ يتساءل أحد الأساتذة.

إن أساتذة مدينة الداخلة الذين أفنى بعضهم 24 سنة من حياته في خدمة ميدان التربية بنفس المدينة و نفس المنصب يتکبدون مشاق السفر للآلاف الكيلومترات عدة مرات سنوياً لإجراء فحوصات و تتبع حالتهم الصحية التي تقضي عناية مستمرة، فيما اضطرت بعض الأساتذات للانفصال عن أبنائهم الذين لا يستطيعون العيش في الظروف الجوية الرطبة أو الذين يتبعون العلاج في المراكز الاستشفائية البعيدة، و يعانون في صمت في انتظار أن تلبي طلباتهم من خلال الحركة الانتقالية لأسباب صحية، فوجئوا بهذه النتيجة الصادمة و التي تزيد من معاناتهم. فيما قررت الوزارة في خطوة غريبة أن تمنع رخصاً طبية طويلة الأمد لأساتذة و أساتذات طلبوا الانتقال من أجل متابعة العلاج، الشيء الذي قد يفسره البعض باستغاثتها عن خدمات مواردها البشرية. مع العلم أن أساتذة التعليم الابتدائي بالداخلة على الخصوص يعتبرون أنفسهم في سجن كبير، حيث انعدام فرصه الانتقال ولو بعد عشرات السنين. إذ لا يستفيد من الانتقال إلا من كان محظوظاً و وجد من يتبادر معه المنصب مقابل مبالغ مالية طائلة.

فلا يعقل أن تستفيد مدينة الداخلة من حالة انتقال واحدة فيما يمكن 78 أساتذة من الاستفادة في جهة مراكش مثلاً، أنسا مغاربة متساوين في الحقوق والواجبات؟ يتساءل أحد المتضررين. أم أنها من مغرب ليس نافعاً؟ يعلق أحدهم.

إن ملف هذه الحركة تم تدبيره بمنطق الموارد البشرية، بعيداً عن مراعاة الحالات الصحية للمعینين. فلما يتحدث عنه المجلس الأعلى للتربية و التكوين و وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني من إصلاح، الإصلاح الذي تعد الموارد البشرية من أهم ركائزه، فهل سيتمكن هؤلاء الأساتذة من العطاء و الانخراط في الإصلاح في ظل معاناتهم من المرض ومرض الأطفال، و الإحباط من انعدام أي فرصة للانتقال، من أجل متابعة العلاج.

لماذا جعلها مديرية الموارد البشرية حركة جهوية بامتياز، حيث أغلب المنشقين، انتقلوا إلى مناطق لا تبعد في بعض الأحيان سوى كيلومترات قليلة عن نيابتهم الأصلية. من مولاي يعقوب إلى فاس مثلاً. أو من برشيد إلى الدار البيضاء أو من اشتوكة إلى أيت ملول أو الخميسات إلى الرباط و الحالات كثيرة جداً.

إن تنسيقية الأساتذة المتضررين من نتائج الحركة الانتقالية لأسباب صحية بمدينة الداخلة، يلتمسون من وزير التربية الوطنية استدرارك هذا الخطأ من خلال إصدار لائحة استدراركية. و يحملون مديرية الموارد البشرية بالوزارة مسؤولية أي تدهور لحالتهم الصحية.



عن تنسيقية الأساتذة المتضررين من الانتقال



الكونفدرالية العامة للشغل
قطاع التعليم
المكتب النقابي الجهوي
الداخلة

